دستور
اللغة العربية

الأستاذ الدكتور
أحمد مصطفى أبو الخير

شبكة الألوكة
www.alukah.net

دستور
اللغة العربية

الأستاذ الدكتور

أحمد مصطفى أبو الخير

أستاذ الدراسات اللغوية/ كلية الآداب/ جامعة دمياط

دستور اللغة العربية

في البدء كان الطموح إلى بحوث غير نمطية وغير تقليدية في العربية، فكان منها على سبيل المثال دراسةٌ حول «الألفاظ التي جُمِعت مُصحَّحةً ومُكسَّرةً في القرآن الكريم ١٩٩٨م»، خلصنا منها إلى أن العربية تتسم بدقة القاعدة، ومرونة السياق، ثم «عبقرية العربية ٢٠٠٢م»، تلك العبقرية التي تتمثل بشكل رئيس في البعد عن النمطية، فضلًا عن خصائصَ متفردةٍ لا نجدها في غير العربية.

وهذا مثال بعيد كلَّ البعد عن النمطية في لغتنا العربية، ففي النسب إلى (ربا – شطا) رِبويّ وشطويّ، تحولت الألف إلى واو، ولم تُحذَف، وفي (فرنسا – بردى) كان النسب إليهما: (فَرَنسي – بردي) بحذف الألف المدية.

ولو كانت العربية نمطيةً لحُذِفت في الكل، أو أُبقِيَت في الكل، وفي الوقتِ ذاتِه تجد العربية منطقيةً تمامًا تمامًا، لماذا حُذِفت في مثل: (فرنسا – بردى)، ولم تُحذَف في (ربا – شطا)؟ لأن هذي الأمثلةَ الأخيرة صغيرة الحجم قليلة العناصر = مقطعين، الأول قصير مفتوح، والثاني طويل مفتوح = (ص ح + ص ح ح) أربعة أصوات.

وفي مثل (فرنسا – بلجيكا) تُحذَف الألف المدية؛ وذاك أن الكلمة طويلة، متعددة العناصر، ومن ثَم كان الحذف منها منطقيًّا مبررًا، (بلجيكا) مثلًا = ثلاثة مقاطع في سبعة أصوات؛ أي: (ص ح ص + ص ح ح + ص ح ح).

مثال غير ما سبق من البعد عن النمطية؛ أي: مثال من الخصائص المتفردة للعربية عن غيرها من اللُّغيات– تصغير لغة– فنظام الحركات في العربية هو أيسر نظام للحركات في لغات العالم كله، يا إلهي من قال بهذا؟! ومن به نبَّأ؟! الذي قال بهذا ج. د. أكونر، وفي أيِّ كتاب قال هذا؟ في كتابه الشهير «Phonetics»، ذكر فيه أن أبسط نظام للحركات في العالم هو هذي الثلاث: « u i a ».

إذن أبسط نظام للحركات في كل لغات العالم هو هذي الحركات الثلاث؛ أي: الكسرة والفتحة والضمة، وهن موجودات في لغتين: العربية الفصحى، ولغة إسكيموجرينلاند في جزيرة جرينلاند، تقع شمال شرق كندا، هل هناك صلة بين اللغتين- أي: العربية ولغة هؤلاء الإسكيمو؟- لا يظهر لي شيء من ذياك الشيء.

فمن هو أكونر؟ إنه اللُّغوي الإنجليزي، من جامعة لندن، كان تلميذًا لدانيال جونز صاحب نظرية الحركات المعيارية.

والآن نَدلِف سِراعًا حادِرين إلى دستور اللغة العربية؛ حيث الفكرةُ الشائعة تشيع بأن اللغة أيةَ لغةٍ- واللغةَ العربيةَ على وجه الخصوص- هي فوضوية تمامًا، لا رابطَ بين قواعدها المختلفة وبين أنظمتها المختلفة؛ ولكن كما قال أستاذنا الدكتور محمود قاسم العميد الأسبق لكلية دار العلوم:

ليس شيوع الفكرة دليلًا على صحتها؛ بل على العكس تمامًا، كلما كانت الفكرةُ شائعةً كانت خاطئة، فأكثر الأفكار شيوعًا أكثر خطئًا، أو أكثر خطأً.

دستور اللغة العربية نقلة نوعية في الفكر اللغوي؛ حيث إن اللغة العربية تبدو في قسم كبير منها دقيقة شديدة الدقة، وفي بعضها الآخر شديدة المرونة، هذه الدقة التي تبدو شديدة الوضوح في دستور اللغة العربية.

هذا الدستور عبارة عن خمس وسبعين مادة، شرحُهنَّ في حوالي ألف صفحة، استغرق إنجازُها حوالي أربع سنوات من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣م، ثم طُبِعت الموادُّ وحدَهن في حوالي عشرين صفحة في العام ٢٠١٣ م.

أمثلة كثيرة نقدمها من دستور لغتنا لعربية:

١- في المادة الحادية والثلاثين: الأسماء المعربة في عربية بني يعرُب لا تنتهي مطلقًا البتةَ بواو مدٍّ؛ أي بضمة طويلة؛ ولذا:

- جمع (دلو- جرو) هو (أدلو – أجرو) بواو مدٍّ؛ لكن العربية حوَّلت تيك الواوَ المدية إلى (أدلي – أجري) بياء مدية.

- عربت العربية (خسرو) الفارسية إلى (كسرى) بفتحة طويلة نطقًا، ياء رسمًا؛ لأن الألف المدية رابعة؛ إنها كراهية الضمة، فالعربية مثلًا تحاول الفرارَ من توالي الضمتين في مثل، (سُرُر– وذُلُل)، وهما جمع (سرير – ذليل) قال الرازي: «وجمع السرير: أَسِرَّة وسُرُر بضم الراء، وبعضهم يفتحها استثقالًا لاجتماع الضمتين...، وكذا ما أشبهه من الجموع؛ نحو: ذليل وذلل».

بل وجدنا شيئًا كهذا في بعض العاميات المصرية، ففي محافظة الشرقية تجد العامة يقولون: (كُتَب) بفتح التاء جمع (كتاب) بدل (كُتُب) بضم الكاف والتاء تحاشيًا لتوالي ضمتين، وكذا يحاول العامة في مصر تحاشي الواو المدية نهاية الأسماء المعربة كما في مثل: (طوكيو) بواو مد، وكذلك مثل: (كيمو – زيزو) إذا تنطق العامة ما سبق من الأمثلة بواو لينة (نصف حركة) ساكنة: (طوكيوْ – كيموْ – زيزوْ)، وكذا (كيلوْ) وليس (كيلو).

٢- في المادة السادسة والستين: لا تبدأ العربية: (المقطع، والكلمة، والتفعيلة العروضية، وأجزاء التفعيلة؛ مثل: الفاصلة، صغرى أو كبرى، أو وتد مجموع أو مفروق) لا تبدأ شيئًا مما سبق بحركة، لا طويلة ولا قصيرة، ولا بصامت ساكن، ففي الخرم- وهو من العلل التي تجري مجرى الزحافات- يُحذَف المتحركُ الأول من التفعيلة شرط أن تبدأ بمتحركين، فإن حُذِف الأول منهما بَقِي الآخر، فإن بدأت التفعيلة بمتحرك واحد فلا يصح حذفُه إذن، لماذا؟ حتى لا تبدأَ التفعيلةُ بساكن، قارن بين: (/ /o / o) بالخرم تصبح: (/ o/o) حُذِف أحدُ المتحركين وبَقِي الآخر.

و: (/ o / o) لا يصح فيها خرم؛ لأنها بدأت بمتحرك واحد، إن حُذِف بدأت التفعيلة بساكنٍ لتصبح: (o / o) وهو غير وارد في عروض العربية.

وكذا أيضًا: المقطع، والكلمة، وأجزاء التفعيلة، فكل ما سبق لا يبدأ بحركة؛ لا فتحة ولا ضمة ولا كسرة، ولا حركة طويلة البتةَ مطلقًا؛ بل انتقل هذا- أو حُظِر- في العامية العربية؛ حيث لا بدءَ في المقطع ولا الكلمة بحركة طويلة أو قصيرة، واللهجة المصرية مثال على هذا.

وفي النهاية تجب الإشارة إلى أن الكلمة العربية- وكذا المقطع- يمكن أن ينتهيا بصامتين ساكنين، وهو شيء ممنوع في بداية الكلمة أو المقطع، كما في:

- بدر عند الوقف؛ أي: ص ح ص ص.

- عام عند الوقف؛ أي: ص ح ح ص ص

٣- في المادة الثلاثين: الكلمة العربية رَبْعةٌ بين كلمات اللغيات، لا هي بالقصيرة جدًّا، ولا هي بالطويلة الطويلة، لقد قبسنا هذا الوصف من وصف سيد الخلق صلى الله عليه وآله؛ إذ كان رَبْعةً بين الرجال، أو رَبْعةً في الرجال، لا هو بالطويل جدًّا، ولا هو بالقصير، إذا كان بين القصار لم يظهر أنه طويل، فإن كان بين الطوال لم يظهر أنه قصير، وكأن المطلوب أن يكونَ سيدُ الخلق على مسافة واحدة من كل الرجال، قصيرهم وطويلهم.

كلمات العربية هن رَبْعة بين كلمات اللغيات، وتم ذلك من خلال مجموعة من الضوابط والآليات التي آلت بالكُلَيمة العربية حتمًا ولزامًا أن تكون ربعةً ربعةً، هذي الآليات منها:

أ- من علائم الفصاحة وسيمائها وسماتها أن تكون الكُلَيمة غيرَ خارجة عن حد الاعتدال؛ أي: في الطول، سواء أكانت من أصل عربي، أو غير عربي، مثل:

- (سويداواتها) جمع سُوَيداء؛ أي: حبة القلب.

- (مغناطيس – أذربيجان)، وهما من أصل غير عربي.

ومن (كتاب علوم البلاغة) قرأتُ لقارئي: «أصول الأبنية لا تحسن إلا في الثلاثي وبعض الرباعي، نحو:عَسْجَد، أما خماسي الأصل- مثل: صهصلق، جحمرش، وما جرى مَجراهما- فإنه قبيح، ومن ثَم لم يوجد شيءٌ من هذا الضرب في القرآن الكريم، إلا ما كان من أسماء الأنبياء، مثل: إسماعيل، وإبراهيم»[1].

السيوطي:

السيوطي له كليمة في (مُزهِره) هي زاهرةُ مُزهِره، قال فيها: «الأصول ثلاثة: حرف يُبدَأ به، وحرف يُحشى به- أي: يكون في الوسط- وحرف يُوقَف عليه، الرباعي مستثقل غير متمكن تمكن الثلاثي، فإذا كان الثلاثي أخفَّ وأمكنَ من الثنائي، وكذا الرباعي فلا شك في ثقل الخماسي وقوة الكلفة فيه، وإذا كان الرباعي مع قربه من الثلاثي إنما استعمل منه الأقل النزر، فما ظنك بالخماسي على طوله وتقاصر الفعل الذي هو مَظِنَّة التصرف والثقل؛ لذا قل الخماسي أصلًا»[2].

هذا ما يعني أنه برغم وجود الخماسي المجرد والمزيد من الأسماء فإن العربية تميل إلى الثلاثي ميلًا واضحًا، ثم الرباعي، مبتعدةً قدر الإمكان عن الخماسي، مجردِه ومزيدِه؛ ولذا لم يقع في القرآن من هذا غير نزر نادر قليل، مثل: «سلسبيل» اسم خماسي مزيد بياء مدية قبل الآخر.

ب- في المقطع العربي عدة ضوابطَ وقواعدَ تسير باتجاهِ توازن الكلمة وربعتها، منها:

- لا يتكون المقطع العربي من عنصر واحد البتةَ، لا حركة ولا صامت، لا يقل مطلقًا مطلقًا عن عنصرين، صامت وحركة.

(١) علوم البلاغة (البيان، المعاني، البديع) (ص١٦).

(٢) المزهر في علوم اللغة (١/ ١٩٣).

- الكثرة الغالبة من الكلمات لا تزيد عن أربعة مقاطع.

- ولا تزيد- بحال من الأحوال- الكلمة العربية في وحدتها الكتابية عن سبعة مقاطعَ، مهما اتصل بها من سوابقَ ولواحقَ، مثل: «أنلزمكموها» و«فسيكفيكهم»، وإن جاءتا في القرآن الكريم إلا أن هذا النوع من الكلمات قليل نادر.

- تميل العربية إلى المقاطع المغلقة، ويقل فيها توالي المقاطع المفتوحة سيما القصيرة، هاتيك المقاطع القصيرة لو زادت عن أربعة فإن العربية تغلق أحدها باختصار المقاطع وحذف إحدى الحركات القصار، كما في إسناد الفعل إلى ضمائر الرفع المتحركة (تاء الفاعل – نا الدالة على الفاعلين – نون النسوة) كما في:
- كَتَب كتبتُ – katabtu -kataba.

ج- دعم الكلمة الضعيفة:

- هاء السكت إن جاءت بعد حرف واحد متحرك (صامت + حركة) مقطع قصير مفتوح كما في الأمر من اللفيف المفروق: «وَفَى يَفِي فِه» وجوبًا، فدُعِم هذا الفعل الأمر بهاء السكت، وبإجماع علماء العربية أجمعين أجمعين إجماعًا إجماعًا، فإن بقي الفعل على حرفين (صامتين) كما في المضارع من الفعل المذكور «يفي: لم يفِ، لم يفِه»، وهنا اختلف علماء العربية: هل هاء السكت واجبة أم جائزة؟ فإن زادت الكلمة عن حرفين فصارت ثلاثة فما فوق كانت الهاء جائزةً باتفاقٍ تامٍّ بين العلماء.

- في النسب إلى «كم»، وهي كليمة ضعيفة معتمدة متكئة على حرفين (صامتين)، وهي مقطع واحد مغلق: صح ص، ولذا دعمتها العربية بتضعيف الميم عند النسب: «كمْ كمِّي».

د- الحذف من الكلمة الطويلة وعدم الحذف من الكلمات الصغيرة الضعيفة، وهذا مثال ساطع فاقع على ما نقول: الأسماء المنتهية بياء مشددة لها حالات ثلاث، هن: قبل الياء المشددة حرف واحد: صامت فقط، كما في كليمة «حيّ»؛ إذ عندنا صامت متحرك جاء بعدهما ياء مشددة، والصامت المشدد صامتان، الأول ساكن والثاني متحرك؛ في غير الوقف؛

إذ عند الوقف عندنا صامتان فقط، عند النسب تبقى الياء الأولى كما هي، أو كما هيه؛ لكن الثانية تتحول إلى واو حتى تفرقَ بين ياء الكليمة والياء المشددة، أو كان النسب أو ياء النسب أداة النسب، لاحظ: «حيّ حيْ ي حيويّ»، قبل الياء المشددة حرفان صامتان.

وهنا تفجؤك العربية بشيء طريف عجيب، وهو أنها تقسم الياء المشددة إلى ياءين، أما الثانية فتُحولها إلى واو كي تتناسب مع ياءي النسب كما في: «عليّ عليْ ي علويّ»، لقد تم في المثال- وما جاء على أضرابه- حذف إحدى الياءين، ثم تحولت الثانية إلى واو كما ترى،
قبل الياء المشددة أو الياءين ثلاث أحرف فأكثر، تُحذف الياءان قولًا واحدًا، كما في: «إسكندرية إسكندريّ، أو سكندري»؛ لقد حُذِفت التاء المربوطة كما تُحذَف في أيِّ اسمٍ يُعَد للنسب، ثم حُذِفت الياءان، وحل مكانهما ياءُ النسب كما ترى.

٤- وفي ملف الإعراب في عربية بني يعرُبَ كان للدستور وقفةٌ لوضع خارطة طريق لحل مشكلة الإعراب وحل ألغازه، هذي الخارطة تمثلت في عدة ركائزَ، منها:

أ- مكتشف الصرف والنحو: هو أمير المؤمنين، علي بن ابي طالب عليه السلام، لقد خطط ورسم الأركان والأسس التي أعطاها لتلميذه أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٧ هـ)، وقام التلميذ بتنفيذ الخطة المرسومة، علق أمير المؤمنين قائلًا لتلميذه ومريده: ما أجملَ هذا النحوَ الذي نحوتَ!

ومن يوم أن نطق الإمام عليٌّ بهذه الجميلة دخل مصطلح النحو إلى الخلود والذيوع والانتشار إلى الآن.

لقد كان المقصود بالنحو الصرفَ والنحوَ كليهما، ولا يزال بعضُ الكُتاب يتعرض للعلمين تحت مسمًّى واحدٍ؛ هو: النحو، وفي وقت لاحق استقل الصرف عن النحو إلى الآن.

ب- قدم الدستور تعريفات محددة مختصرة مفهومة، مثل:

- الصرف: نظام الكلمة.

- النحو: نظام الجملة.

- الاسم: الكلمة تدل على معنًى، دون صلة بالزمن.

- الفعل: الكلمة لها معنًى، وهي مرتبطة بالزمن، الأمر للمستقبل، والمضارع للحال أو الاستقبال والماضي للماضي.

ج - يوكد الدستور أن الإعراب ليس النحو، والنحو ليس الإعراب، الإعراب جزء فقط فقط من النحو الذي هو نظام الجملة.

لفهم مشكلة الإعراب علينا ما يلي:

- فهم دقيق وتمييز واضح بين الأسماء والأفعال والحروف.

- البعد عن العشوائية في الإعراب.

- الثقة في أن الإعراب شيء يمكن أن يُفهَم.

- مِفتاح الجملة في مُفتتَحِها، فإذا بدأت باسم فهو مبتدأ محتاج لخبره، وإن بدأت بفعل مبني للمعلوم- أي: للفاعل- احتاج إلى فاعل، وإن كان مبنيًّا للمجهول احتاج إلى نائب فاعل، وإن كان ناقصًا- مثل: كان وأخواتها- احتاج إلى اسم وخبر.

- نبدأ قصة الإعراب من الحروف، ونحفظ ونُحفِّظ أبناءَنا قاعدةً كليةً: (الحروفُ جميعها مبنية)، والحروف مبنية لا محلَّ لها من الإعراب.

- نثني بالأفعال؛ إذ هي جميعها مبنية، اللهم إلا المضارعَ الذي لم تتصل به نون النسوة أو نون التوكيد.

- الأسماء معظمها معرَب، قليلها مبني، لعلة ومبرر.

- عند إعراب الأسماء نبدأ بالمجرورات، فأسباب الجر منحصرة في (حرف الجر – الإضافة – التبعية – حركة الإتباع) ليس إلا.

- الرفع للعمد، الأركان الرئيسة للجمل: (الفاعل – نائب الفاعل – المبتدأ – الخبر – اسم كان – خبر إن...) إلخ.

- النصب للفضلات والحواشي، مثل: (المفاعيل) كلها منصوبة، ثم (الحال – التمييز)...إلخ.

- الإعراب في عربية بني يعرُبَ نظامٌ متكامل، لعله تسرب جزء منه إلى اللغيات الأخر كما في الروسية والألمانية واللاتينية.

- وفي ختم حديثنا هنا نشير إلى هذا التعبير الذي يشيع على ألسنة متحدثي العربية من الماليزيين مثلًا بأن العربية لغة القرآن؛ حتى إنهم سموا شعبة اللغة العربية في الجامعة الإسلامية العالمية عندهم باسم: (شعبة لغة القرآن)؛ وفيما ترى فإن هذا التعبير بالغ الأهمية هنا؛ حيث إنه يعني أن اللغة العربية بقواعدها على شتى المستويات- صوتية وصرفية ونحوية ودلالية.... إلخ- هي مؤيَّدةٌ من السماء، بنص سماوي، وحي من السماوات العلى؛ فالقرآن الكريم هو الكتاب الوحيد الذي نزل من السماء بالنص نفسه وبالقراءة نفسها، أو قل طريقة القراءة، لقد أخذ جبريلُ القرآنَ من ربِّ السماوات بالنص ذاته وبالقراءة ذاتها، وأخذه سيدُ الخلق عن جبريل بالنص ذاته وبالقراءة ذاتها، ثم من محمد صلى الله عليه وسلم إلى الصحابة، ومنهم إلى التابعين، وإلى تابعيهم، جيلًا عن جيل، مشافهةً جهارًا نهارًا عِيانًا بيانًا.

قال تعالى: ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ (١٦) إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ (١٧) فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ (١٨) ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ (١٩) ﴾ [القيامة: ١٦-١٩]، لقد كان رسولُ الله صلى الله عليه وسلم يخشى أن ينسى شيئًا من القرآن؛ ولذا طمأنه الباري بأنه سيجمع الآيات كلَّها في

صدره، بلا نسيان شيء منها: ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ ﴾؛ أي: في صدرك، ليس هذا فقط؛ ولكن ﴿ وَقُرْآنَهُ (١٧) فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾؛ أي: طريقةَ القراءة.

ومن هنا فإذا قلنا مثلًا مثلًا: «إن الفاعل مرفوع، وكذا المبتدأ، والخبر، ونائب الفاعل، واسم كان، وخبر إن... إلخ، والمفاعيل منصوبة، والحروف والماضي والأمر كلا النوعين مبنيّ...»، وجدنا كلَّ هذا مؤيدًا بشواهدَ متعددة من قرآن ربي.

وهذا ما يدعم فكرةَ الدستور ودقة العربية، ويرشحها أن تكون أولَ لغة في العالم يكون لها دستور يحدد الأسس والعُمُد التي تتكئ عليها في قواعدها، وفي سائر مستوياتها.

الأستاذ الدكتور

أحمد مصطفى أبوالخير - خادم اللغة العربية